علم الحديث
بين أهل السُّنَّة والشِّيْعَة

د. عبد الله محمد الحسبان[1]

المقدمة:

يخص هذا البحث بـ"علم الحديث" بين أهل السنة والشيعة، ويطرح أسئلةً مهمةً من خلاله: هل هناك فرق بين مفهوم "علم الحديث" عند أهل السنة وعند الشيعة؟ وهل عند الشيعة مفهوم يخصهم للحديث أو السنة النبوية؟ وكذلك ما هي أقسام الحديث عند أهل السنة وعند الشيعة؟ وما هي الأسس التي قام عليها علم الحديث وعلم الرجال عندهم؟

وفي هذه الدراسة قمت بتقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسة وهي: المبحث الأول في مفهوم الحديث عند السنة و الشيعة. والمبحث الثاني في أقسام الحديث من حيث القبول عند السنة والشيعة. والمبحث الثالث في سبب ظهور تقسيم الأحاديث عند الشيعة.

وقد أوردت في هذا البحث آراء علماء أهل السنة موضحاً ردودهم، وكذلك آراء علماء الحديث عند الشيعة أنفسهم ومن كتبهم حتى أكون موضوعياً وناقلاً عنهم بأمانة دون تحيز.

المبحث الأول: مفهوم الحديث بين أهل السنة و الشيعة:

مفهوم الحديث عند أهل السنة:

أولاً: من حيث اللغة: فله معنيان الأول ضد القديم، والثاني وهو الكلام والخبر، وجمعه: أحاديث[2].

كما يُطلَق على الخبر والقصص. قال ابن منظور: " والحديث: الجديد من الأشياء. والحديث: الخبر يأتي على القليل والكثير، والجمع: أحاديث، كقطيع

---

[1] الأستاذ المساعد في كلية دراسات القرآن والسنة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

٢ الفيروزآبادي:القاموس المحيط.ج١.ص١٦٤.

وأقاطيع"[1]، قال في القاموس المحيط: "والحديث: الجديد والخبر"[2] .

ثانياً: من حيث الاصطلاح فهو:" أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته الخُلقية والخلقية"[3]. وهي ترادف مصطلح "السنة" عند المحدثين[4].

ويُشير عبد الحقّ الدهلوي إلى أنه – أي الحديث-: يطلق على قول النبي ﷺ وفعله وتقريره، ومعنى التقرير: أنه فعل أحد أو قال شيئاً في حضرته ﷺ و لم ينكره و لم ينهه عن ذلك بل سكت وقرَّر "[5].

ويضيف البعض الى تعريف الحديث أنه قبل البعثة وبعدها وسيرته وحسن أخلاقه، وقد بَيَّنَ شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الأمر فقال: " الحديث النبوي عند الإطلاق ينصرف إلى ما حدث به بعد النبوة: من قوله وفعله وإقراره". ثم قال: "فإن سنته ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة"، ثم أضاف ابن تيمية أنه يدخل في تعريف السنة ما يتعلق بسيرته وحسن أخلاقه؛ فقال – بعد أن تحدث عن بعض أفعاله وتقريراته –: "فهذا كله يدخل في مسمى الحديث، وقد يدخل فيها بعض أخباره قبل النبوة، وبعض سيرته قبل النبوة، مثل: تحنثه بغار حراء. ومثل حسن سيرته، كقول خديجة له:" كلا والله لا يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق... "[6].

وقد تكلَّم أبو زهو عن مفهوم الحديث بتوسع اكثر، وانه يرادف لمفهوم السنة، يقول: " أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، وصفاته الخلقية والخلقية وسيره،

---

١ ابن منظور محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الإفريقى، لسان العرب.ج٢، ص١٣٣.

[2] انظر القاموس المحيط مادة "حدث". (ج١، ص١٧٠).

٣ القاسمي محمد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ص٦١.

٤ الخطيب.محمد عجاج.أصول الحديث علومه ومصطلحه. ص١٩.

٥ الدهلوي، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري. مقدمة في أصول الحديث،.ص٣٣.

٦ ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، مجموع فتاوى، بن تيمية، ج ١٨، ص١٠.

ومغازيه وبعض أخباره قبل البعثة مثل تحنثه في غار حراء، ومثل حسن سيرته والسنة بهذا مرادفة للحديث النبوي"[1] .

أما عند علماء الشيعة فيعرفه الفضلي- أحد علماء الشيعة – الحديث بأنه: "كلام يحكي قول المعصوم[2] أو فعله أو تقريره، وبهذا ينقسم إلى صحيح وما يُقابله، وبهذا علم أن ما لا ينتهي إلى المعصوم فليس بحديث"[3].

قال شيخهم محمد رضا المظفر في تعريف السنة: "السنة في اصطلاح الفقهاء: قول النَّبي أو فعله أو تقريره"، ثم قال: "أما فقهاء الإمامية بالخصوص – فلما ثبت لديهم أن المعصوم من آل البيت يجري قولُه مَجرى قول النبي، من كونه حجة على العباد واجب الاتباع – فقد توسَّعوا في اصطلاح السنة إلى ما يشمل قول كل واحد من المعصومين أو فعله أو تقريره، فكانت السنةُ في اصطلاحهم: قولَ المعصوم أو فعله أو تقريره، والسر في ذلك أن الأئمةَ من آلِ البيتِ – عليهم السلام – ليسوا هم من قبيل الرواة عن النبيِّ والمحدِّثين عنه؛ ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الرواية، بل لأنَّهم هم المنصوبون من الله – تعالى – على لسان النَّبي لتبليغ الأحكام الواقعيَّة، فلا يحكون إلاَّ عن الأحكام الواقعية عند الله – تعالى – كما هي، وذلك من طريق الإلهام، كالنَّبي من طريق الوحي أو من طريق التلقِّي من المعصوم قبله؛ كما قال مولانا أميرُ المؤمنين ﷺ: علَّمني رسولُ الله ألفَ باب من العلم، ينفتح لي من كُلِّ باب ألفُ باب"[4].

ويقول محمد تقي الحكيم – وهو احد علماء الشيعة –: "والحق عند الشيعة الإمامية: أنَّ كل ما يصدر عن الأئمة الإثني عشر من قول أو فعل أو تقرير

---

١ أبو زهو. محمد محمد، الحديث والمحدثون، ص١٠.

٢ يقصدون بالمعصوم: الرسول محمد ﷺ أو أحد الأئمة الاثني عشر أو فاطمة!.

٣ الفضلي.عبدالهادي. أصول الحديث وأحكامه، ص٩.

٤ المظفر. محمد رضا. أصول الفقه، ج٢.ص٥١-٥٢.

يُعرَفُ بالسُّنة الشَّريفة"[1].

إذاً فالحديثُ أو السنة عند الشيعة: كلُّ ما نُقل عن النبي أو عن أحد المعصومين، وليس خاصّاً بالنبي ﷺ وحدَه فقط، ويُعَمّم اللَّفظ على تعريفهم "السنة" أيضاً.

وبعبارة أخرى أنَّ اتصال السند إلى رسول الله ﷺ في أحاديثهم ليست لازماً في صحة النقل عن رسول الله ﷺ، بل يكفي أن يروى الحديث عن أحد من الأئمة الاثني عشر الذين يعتقدون عصمتهم، فيُعلم بذلك صحته ونسبته إلى رسول الله ﷺ؛ بل عندهم أن الإمام المعصوم إذا حدَّث بحديث يجوز لك أن تقول: قال الله !!.

يقول عبد الله فياض – أحد كبارشيوخ الشيعة المعاصرين –: "إن الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التي تصدر عنهم صحيحة دون أن يشترطوا إيصال سندها إلى النبي ﷺ كما هو الحال عند أهل السنة"[2]. ويصف مُحَمّد رضا المظفر ذلك بأنه "استمرار للنبوة"[3].

ويقول المازندراني شارح (الكافي): "يجوز من سمع حديثاً عن أبي عبد الله ﷺ أن يرويه عن أبيه، أو عن أحد من أجداده، بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى !!"[4].

وبهذا يُنسَف كلُّ ما قرره علماء الحديث وغيرهم لثبوت صحة الحديث المنسوب إلى رسول الله ﷺ من اتصال السند وعدالة رواته، وموافقته للأصول العامة في متنه، وعدم غرابته ونكارته، وعدم مخالفته للقرآن والأحاديث الصحيحة

---

[1] الفضلي، عبد الهادي، أصول الحديث وأحكامه، ص٩.

٢ فياض، عبد الله. تاريخ الإمامية، ص١٤٠.

٣ المظفر، محمد رضا عقائد الإمامية، ص٦٦.

٤ المازندراني، محمد صالح.شرح أصول الكافي، ج ٢.ص٢٢٦.

الأخرى... إلخ. كل هذا يُنسف برواية عن إمامهم المعصوم! هذا إن صحَّ عنه – وهو لا يصح – فهؤلاء الأئمة الذين ينتسبون إليهم أجل من يقولوا ما يروو عنهم في كتب القوم. ليس لها زمام ولا خطام.

وهذا مثال على عدم اتصال السند من كتاب تفصيل وسائل الشيعة: "وعن محمد بن علي، عن أبي جميلة، عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر "عليه السلام"، قال: قال رسول الله "صلى الله عليه وآله": إن المؤمن ليشبع من الطعام والشراب، فيحمد الله، فيعطيه الله من الأجر ما لا يعطي الصائم، إن الله شاكر عليم يحب أن يحمد"[1].فأبو جعفر محمد الباقر بينه وبين الرسول ﷺ ثلاثة أشخاص وهو يروي مباشرة عن النبي ﷺ فهذا عدم اتصال وانقطاع في السند كبير.

المثال الثاني من كتاب الكافي: "محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن أبي الجارود عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق، ولا تكرهوا عبادة الله إلى عباد الله، فتكونوا كالراكب المنبت الذي لا سفرا قطع ولا ظهرا أبقى"[2].

فأبو جعفر يروي هنا مباشرة عن النبي ﷺ، دون ذكر لأي واسطة بينهما.

أما ما يُروَى عن الأئمة مباشرة دون وصله للنبي ﷺ فهو كثير جداً بل أغلب المرويات عند الشيعة قائمة على ذلك المنهج، من أن يُروى عن الإمام الحسين أو الصادق أبو عبد الله أو الباقر أبو جعفر فقط، ويعدّ عندهم حديثاً.

---

١ الحر العاملي، تفصيل وسائل الشيعة، ج٢٥. ص٢٥٢، رقم٣١٨٣٩.

٢ الكليني، محمد بن يعقوب بن اسحاق أبو جعفر الكليني الرازي، ج٢، ص٨٦.

المبحث الثاني: الحديث من حيث القبول والرد (الصحة وعدمها):

عند أهل السنة يقسم الحديث من حيث القبول والرد إلى ثلاثة أقسام: (حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث ضعيف)، وهذا التقسيم يدل على حساسية ميزان النقد عند المحدثين[1].

(أ) الحديث الصحيح:

هو" المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً، ولا معللا"[2].

شرح التعريف:

١) الاتصال: ومعناه أن يكون كل واحد من رواة الحديث سمع ممن فوقه حتى يبلغ قائله.

٢) العدالة في الرواة: الملكة التي تحثُّ على التقوى، وتحجز صاحبها عن المعاصي والكذب وما يخل بالمروءة.

٣) الضبط: نوعان:

أولهما: ضبط صدر: وهو أن يسمع الراوي الحديث من الشيخ ثم يحفظه في صدره، ويستحضره متى شاء.

والثاني: ضبط كتاب: وهو أن يسمع الراوي الحديث من الشيخ ثم يكتبه في كتاب عنده ويصونه من التحريف والتبديل.

٤) الخلو من الشذوذ بأن لا يخالف الثقة من هو أوثق منه من الرواة الثقات.

---

١ الخطيب.محمد عجاج.أصول الحديث.ص٣٠٣.

٢ ابن الصلاح، علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، ص٦. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ص٢٢.

٥) الخلو من العلة: وهي سبب يطرأ على الحديث فيقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها [١].

وينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين[٢]:

أولهما: الحديث الصحيح لذاته: وهو الذي اشتمل على أعلى صفات القبول، وهو الذي سبق تعريفه.

والثاني: الحديث الصحيح لغيره: الذي لم تتوافر فيه أعلى صفات القبول، كأن يكون الراوي العدل غير تامّ الضبط، ويعضد هذا الحديث من طريق أخرى.ويسمى الحسن لذاته.

(ب) الحديث الحسن[٣]:

هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الذي قل (خفَّ) ضبطه – ضبط أحد الرواة أو جميعهم – عن مثله إلى منتهى السند من غير شذوذ ولا علة.

وعلى هذا فالحسن ما توافرت فيه شروط الحديث الصحيح جميعاً، إلا أن رواته كلهم أو بعضهم أقل ضبطاً من رواة الصحيح.

والحسن نوعان:

الأول: حسن لذاته، لأن حسنه ناشئ عن توفر شروط خاصة فيه، لا نتيجة شيء خارج عنه [٤]، وهو التعريف السابق.

والثاني: الحسن لغيره: هو الحديث الضعيف ضعفاً خفيفاً إذا روى من طريق أخرى أقوى منه، أو مثله ولولا وجود ما يعضده لاستمرت صفة الضعف فيه[١].

---

١ ابن الصلاح، علوم الحديث، ص٨٩– ١١٠.

٢ الخطيب، محمد عجاج. أصول الحديث، ص٣٠٦.

٣ أبو شهبه، محمد أبو شهبه، الوسيط في علوم الحديث، ص٢٧٠–٢٧٥.

٤ العراقي، عبد الرحيم، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، ج١.ص٣٩.

(ج) الحديث الضعيف:

"هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول، وقال أكثر العلماء: هو ما لم يجمع صفة الصحيح والحسن[٢]، والحديث الضعيف له أنواع كثيرة، منها ما له لقب خاصّ، ومنها ما ليس له لقب خاصّ، وقد كثرت أقوال المحدِّثين في تقسيماته، فذكر الحافظ ابن الصلاح للضعيف تقسيمات باعتبار فقدان صفة واحدة من صفات القبول أو صفتين أو أكثر، فبلغت أقسامه عنده اثنين وأربعين[٣].

ويمكن أن أذكر هنا جملةً من أنواع الضعيف[٤]:

١) إذا فقد شرط اتصال السند: فإن كان من أول السند ولو إلى آخره فهو "المعلَّق"، وإن كان من آخره فهو "المرسَل" – على خلاف في الاحتجاج به – وإن كان من وسط السند: فإن كان الساقط من الرواة واحداً فهو "المنقطع". وإن كان اثنين إثرَ بعضِهم فهو "المعضَل". ويدخل في هذه الزمرة أيضاً المعنعن الذي لم يحكم باتصاله اذا كان قائله معروفاً بالتدليس.

٢) إذا فقد شرط العدالة: فان كان ذلك بسبب الجهالة بعين الراوي أو حاله فيُقال فيه "ضعيف" للجهل بعين الراوي أو بحاله، وإن ذكر الراوي باسم غير معين او بلفظ مبهم مثل حدَّثني البعض أو شيخ أو غيرها، فهو المبهم.

---

١ القاسمي، قواعد التحديث، ص١٠٢.

١ الخطيب.محمد عجاج.أصول الحديث. ص٣٠٦.

٢ ابن الصلاح، علوم الحديث، ص٢٠.

٣ العراقي، فتح المغيث، ج١، ص١٠٠. والخطيب، محمد عجاج، أصول الحديث، ص٣٢٧-٣٢٩. وابن الصلاح، علوم الحديث، ص٢٠.

٣) أما إذا كان راويه متهم بالكذب، بأن لا يروى إلا من جهته، وهو مخالف للقواعد المعلومة، أو عرف به في غير الحديث النبوي، أو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة فانه تحت لقب "المتروك"[١]، وإن كان ذلك مع المخالفة فهو "المنكر" – على رأي من يشترط فيه المخالفة.

٤) إذا فقد الضبط: فان كان ذلك بسبب كثرة غفلة الراوي أو كثرة نسيانه أو خطئه في الحديث فيدخل تحت لقب "المنكر"[٢] ، وإن كان لاضطراب رواياته فهو "المضطرب".

٥) إذا كان في الحديث علة قادحة، مثل رفع الموقوف أو وصل المرسل وغيره، فهو "المعلَّل".

٦) إذا كان فيه شذوذ – أي مخالفة للثقات أو الأوثق – فهو "الشاذ".

أما عند الشيعة الإمامية فهم يقسمون للحديث من حيث القبول والرد، الى أربعة أقسام: صحيح، وحسن، وموثق، وضعيف.

أما "**الصحيح**" عندهم[٣]: "ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل الإمامي العدل عن مثله في جميع الطبقات".

و"**الحسن**": ما اتصل سنده كذلك بإمامي ممدوح من غير نص على عدالته مع تحقيق ذلك في جميع مراتبه أو في بعضها مع كون الباقي من رجال الصحيح.

و"**الموثوق أو الموثق**": ما دخل في طريقه من نص الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته.

و"**الضعيف**": ما لا يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة المتقدمين بأن يشتمل

---

١ السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ص٢٨٠.

٢ الطحان، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود النعيمي، تيسير مصطلح الحديث، ص١١٩.

٣ العاملي، زين الدين، شرح البداية في علم الدراية، ص ١٩–٢٤. بهاء الدين العاملي، الوجيزة: ص٥

طريقه على مجروح أو مجهول الحال أو ما دون ذلك".

يقول العاملي: "أما الصحيح عندهم: فكل ما اتصل رواته بالمعصوم بواسطة عدل إمامي:[1] ويلحظ أن المعصوم ليس هو الرسول ﷺ فحسب، بل أئمتهم لهم هذه الصفة التي يختص بها الرسل، كما أنهم يشترطون إمامية الراوي في الحكم بصحة الحديث أو حسنه، وما سوى الإمامي فلا يُقبَل خبره بقول علامتهم ابن المطهر الحلي: "لا تُقبَل رواية الكافر وإن علم من دينه التحرز عن الكذب"[2].

المبحث الثالث: سبب ظهور تقسيم الأحاديث عند الشيعة:

وعن سبب ظهور هذه المصطلحات عند الشيعة، يقول الحرّ العاملي في وسائل الشيعة: "الاصطلاح الجديد – تقسيم الحديث – موافق لاعتقاد العامة (أهل السنة) واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع وكما يفهم من كلام الشيخ حسن (ابن المطهرالحلي) وغيره، وقد أمرنا الأئمة (ع) باجتناب طريقة العامة وقد تقدَّم بعض ما يدل عل ذلك في القضاء في أحاديث ترجيح الحديثين المختلفين وغيرها"[3].

وفي اعتقاد الحرّ العاملي: أن هذا التقسيم الناتج من تقليد الشيعة لأهل السنة له نتائج وعواقب وخيمة على الفكر الشيعي إذا تمَّ تطبيقه على مروياتهم ورجالهم، حيث إن ذلك يستلزم – حسب اعتقاد الحر العاملي – الطعن في جميع أصول الشيعة من زمن الأئمة المزعومين حتى زمن الغيبة، وبذلك تكون مروياتهم قاعاً صفصفاً، إضافة أن إخضاع رواة الشيعة للجرح والتعديل سوف تكون نتيجته

---

١ العاملي، زين الدين، شرح البداية في علم الدراية، ص ١٩.

٢ الدهلوي، شاه عبد العزيز، مختصر التحفة الاثني عشرية، تهذيب واختصار محمود شكري الألوسي، ص٤٨

[3] الحر العاملي، تفصيل وسائل الشيعة، ج ٣٠، ص٢٥٩.

ردّ ورفض تعديل وتوثيق المعصومين بعض الرواة الذين شهدوا لهم بالوثاقة[1].

ويعترف الحرّ العاملي بأنّ علماءه الذين استعاروا التقسيم من أهل السنة متناقضون في تطبيق قواعده ومنهجيته، وعليه فهو علمٌ لا ضوابط واضحة فيه، يقول: "إن رئيس الطائفة – يقصد الطوسي – في كتاب الأخبار وغيره من علمائنا إلى وقت حدوث الاصطلاح الجديد بل بعده، كثيراً ما يطرحون الأحاديث الصحيحة عند المتأخرين ويعملون بأحاديث ضعيفة على اصطلاحهم، فلولا ما ذكرناه لما صدر ذلك منهم عادةً، وكثيراً ما يعتمدون على طرق ضعيفة مع تمكُّنهم من طرق أخرى صحيحة كما صرّح به صاحب المنتقى وغيره، وذلك ظاهرٌ في صحة تلك الأحاديث بوجوهٍ أُخر من غير اعتبار الأسانيد، ودالٌّ على خلاف الاصطلاح الجديد"[2].

والمتتبع لكتب الشيعة حقيقة يجد أنَّ تقسيم الحديث عند الشيعة إلى صحيح وغيره إنما هو ناشئ من احتكاك الشيعة بأهل السنة وتأثُّرهم بهم، يقول القفاري: "وجاءت متوافقة مع حملة شيخ الإسلام ابن تيمية عليهم في منهاج السنة حينما شنع على الشيعة قصورهم في معرفة علم الرجال، وقلة خبرتهم في ذلك، كما انبرى يكشف استدلالات الشيعة من كتب السنة ويبيِّن جهلهم وكذبهم في هذا الباب حيث يستدلون بالضعيف والموضوع، وينقلون من المصادر غير المعتمدة"[3].

والحقيقة الواضحة هي أنه ليسَ هناك أسانيد لنقل تلك الكتب، وإنَّما كلٌّ مَن وجد كتاباً حدَّث به عن الأئمة.

بل إنَّ الشِّيعة ما كانوا يعرفون حلالاً ولا حراماً ولا مناسكَ ولا حَجّاً، لا

---

١ المصدر السابق، ج٣٠، ص٢٦٠.

٢ المصدر السابق، ج٣٠، ص٢٥٧.

٣ القفاري، أصول مذهب الشيعة، ج١.ص٤١١.

من كُتُبٍ، ولا من أحاديثَ، ولا من غيرها قبل جعفر الصَّادق، بل كانوا يأخذون كلَّ ذلك من أهل السنة.

"كانت الشيعة قبل أن يكونَ أبو جعفر، وهم لا يعرفون مناسكَ حَجِّهم وحلالهم وحرامهم، حتَّى كان أبو جعفر ففتح لهم وبيَّن لهم مناسكَ حَجِّهم وحلالهم وحرامهم، حتَّى صار الناس يحتاجون إليهم من بعد ما كانوا يحتاجون إلى الناس..." [1].

فهل من عاقل بعد ذلك يقول: إنَّ لدى الشيعة أصولاً دُوِّنَتْ فيها أحاديثهم عن أئمة أهل البيت؟! وأين كانت تلك الأصول لَمَّا احتاجوا للناس – أهل السنة – في معرفة الحلال والحرام والمناسك؟!

الحقُّ أنَّه لم تكن لهم كتب، ولا أصول، ولا روايات؛ لكنَّه كذبٌ وتلفيقٌ مستمرٌّ من المراجع والآيات؛ لإضلال جماهير الشيعة عن الحقِّ الواضح، وهو أنَّ الدين الذي ارتضاه الله لنفسه، ولرسوله محمَّد ﷺ قد حفظه لأُمَّته، وهو ما عليه جماهير المسلمين من الحق، الثابت بأعلى طُرُقِ التحمُّل والنَّقل، لكن القوم مغيَّبون، أفلا يبصرون.

ولأجل هذا يتبجَّحُ بعضُ جُهَّال الروافض في عصرنا – والجهل فيهم كثير – أنَّ البخاريَّ ومُسلماً وغيرهما من أئمة رواة الحديث عند السُّنة يروون عن بعضِ الشيعة في مصنَّفاتهم، فنقول: نعم، رَوَوا عن الشيعة، وليس عن الرَّافضة، وما رَوَوْه عن الشيعة في غير بابِ فضائل أهل البيت، وهذا من إنصافهم – رحمة الله عليهم – حتَّى لا يطرحوا أحاديث الناس لمجرَّد كونهم مُخالفين لهم؛ كما يفعل الرَّوافض بطرح حديث أهل السنة.

---

١ الكليني، الكافي، ج٢، ص٢٠.

يقول القفاري في كتابه أصول مذهب الشيعة[1]:" ويردون النصوص المروية عن علماء أهل البيت في الطعن فيهم والتحذير منهم، والتي تنقلها كتب الشيعة نفسها.. فكأنهم بهذا يكذبون أهل البيت.. بل ويصدِّقون ما يقوله هؤلاء الأفّاكون حيث زعموا أن ذم الأئمة لهم جاء على سبيل التقية.. فهم لا يتبعون أهل البيت في أقوالهم التي تتفق مع نقل الأمة، بل يقتفون أثر أعدائهم ويأخذون بأقوالهم، ويفزعون إلى التقية في رد أقوال الأئمة.

ويؤيِّد ذلك الذهبي فيقول: "وإذا كذّب الأئمة أقوالهم قالوا: إن هذا التكذيب منهم تقية"[2].

ويبدو أنَّ الإنكار كان من طائفة من المتقدمين... إذ أنَّ المتأخرين – ولاسيما في العهد الصفوي وما بعده – قد أصبحت الأساطير الكثيرة التي تروى عن جعفر جزءاً من عقائدهم بلا نكير. "وقد لخَّص شيخ الطائفة، وصاحب كتابين[3] من كتبهم الأربعة في الحديث، وصاحب كتابين أو ثلاثة من كتبهم الأربعة المعتمدة في الرجال [4]؛ لخَّص الطوسي أحوال رجالهم باعتراف مهم أجراه الله – سبحانه – على لسانه إذ يقول: "إن كثيراً من مصنِّفينا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة !"[5] ومع هذا فإنه يقول: "وإن كانت كتبهم معتمدة!"[6]. "فكأنَّ المهم عندهم ما يكتبه أو يؤلِّفه الرجل أن يكون موافقاً لهواهم ولا يضر بعد ذلك انتحاله لأي مذهب فاسد !!.

---

١ القفاري، ناصر بن عبد الله، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، ج١، ص ٤٠٠.

٢ انظر "ميزان الاعتدال" ترجمة زرارة، ج٢، ص٦٩.

٣ وهما: التهذيب والاستبصار.

٤ وهي: الفهرست،ورجال الطوسي، والكتاب الثالث وهو رجال الكشي، والذي قام بتهذيبه.

٥ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، ص٢٨.

٦ المصدر السابق.

وفي كلمة مهمة للقفاري يتوضَّح خلاصة الرأي برواتهم، يقول القفاري: "وأمر آخر أخطر من هذا إذ جاءت روايات بأسانيد ثابتة وصحيحة لديهم تذمّ، وتلعن مجموعة من الكذابين الذين قام المذهب الشيعي على رواياتهم، ومن هؤلاء من تميَّز بالإكثار من الرواية – في كتبهم – وهم يحظون بتوثيق شيوخهم على الرغم من أنهم قد لعنوا، أو كفروا، أو كذبوا على ألسنة الأئمة، وباعتراف كتب الشيعة نفسها، وفي ظني أنَّ جميع ما ورد في هؤلاء الرجال الذين شاعت رواياتهم في كتب الاثني عشرية – من ذم في كتب الفريقين السنة والشيعة – ليسهم في إيضاح الرؤية وكشف الكذب على أهل البيت، ويسقط الكثير من تلك الروايات السوداء التي أخذت بالشيعة بعيداً عن جماعة المسلمين، ويكشف الأمر أمام عوام الشيعة وجهالهم الذين لا يعرفون عن مذهبهم إلا أنه مأخوذ عن أهل البيت – كما خدعهم بذلك شيوخهم – وما علموا أن تلك الروايات جاءتهم بواسطة الكذابين الذين تبرأ الأئمة منهم وكذبوهم. فالعوام في الغالب في غفلة عن مذهبهم وما يراد بهم"[1].

الخاتمة:

من نتائج البحث الرئيسة هي: أنه بيَّن أن هناك فوراق كبيرة جداً في علم الحديث بين السنة والشيعة من حيث المفهوم، ومن حيث التقسيم للأحاديث من صحيح وغيره، وكذلك من حيث نشأة هذا العلم وسبب ظهوره.

وكشف الباحث نقاط الاختلاف الرئيسة في علم الحديث بين أهل السنة والشيعة، من ناحية مفهوم الحديث بينهما، وأنَّ كل مجموعة لها تعريف خاص يختلف عن الأخرى، وكذلك من ناحية تقسيمهم للأحاديث من حيث القبول والرد وأنهم أخذوا هذا التقسيم محاكاةً لأهل السنة، وأنَّ هذا التقسيم إذا طبق

---

١ القفاري، ناصر بن عبد الله، **أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية**، ج١،ص ٢٤٨-٢٤٩.

باعتراف علمائهم سيؤدي إلى الطعن في جميع أصول الشيعة من زمن الأئمة المزعومين حتى زمن الغيبة وبذلك تكون مروياتهم قاعاً صفصفاً، إضافة أن إخضاع رواة الشيعة للجرح والتعديل سوف تكون نتيجته رد ورفض تعديل وتوثيق المعصومين لبعض الرواة الذين شهدوا لهم بالوثاقة، ولذلك هو علم نظري عندهم ولا يقوموا بتطبيقه أبداً.

أنَّ المتتبع لكتب الشيعة حقيقة يجد أن تقسيم الحديث عند الشيعة إلى صحيح وغيره إنما هو ناشئ من احتكاك الشيعة بأهل السنة وتأثرهم بهم.

وقد ظهر للباحث الحقيقة الواضحة هي أنه ليسَ هناك أسانيدُ لنقل تلك الكتب، وإنَّما كلُّ مَن وجد كتاباً حدث به عن الأئمة.

فهل من عاقل بعد ذلك يقول: إنَّ لدى الشيعة أصولاً دُوِّنَتْ فيها أحاديثهم عن أئمة أهل البيت؟! وأين كانت تلك الأصول لَمَّا احتاجوا للناس – أهل السنة – في معرفة الحلال والحرام والمناسك؟!

الحقُّ أنَّه لم تكن لهم كتب، ولا أصول، ولا روايات؛ لكنَّه كذبٌ وتلفيقٌ مستمر من المراجع والمرجعيات؛ لإضلال جماهير الشيعة عن الحقِّ الواضح، وهو أنَّ الدين الذي ارتضاه الله لنفسه، ولرسوله محمَّد ﷺ قد حفظه لأُمَّته، وهو ما عليه جماهير المسلمين من الحق، الثابت بأعلى طُرُقِ التحمُّل والنَّقل، لكن القوم مغيَّبون، أفلا يبصرون. والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع:

١) ابن الصلاح، أبو عمرو بن عبد الرحمن المشهور بابن الصلاح، **معرفة أنواع الحديث**، دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان، الطبعة الأولى.٢٠٠٢م.

٢) ابن الصلاح. **علوم الحديث** (مقدمة ابن الصلاح). طبعة مصر.١٣٢٦هـ.

٣) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد، ١٩٩٥م.

٤) ابن منظور محمد بن مكرم بن علی، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الإفريقی، **لسان العرب**. دار صادر – بيروت. الطبعة: الثالثة – ١٤١٤هـ. ج٢.
٥) أبو زهو. محمد محمد، **الحديث والمحدثون**، دار الفكر العربي– القاهرة، ١٣٧٨هـ.
٦) أبو شهبه: محمد أبو شهبه. **الوسيط في علوم الحديث**. الطبعة الأولى. دار عالم المعرفة. القاهرة. مصر.١٩٨٣م.
٧) الكليني. محمد بن يعقوب بن اسحاق أبو جعفر الكليني الرازي. **أصول الكافي**. تعليق علي اكبر الغفاري.
٨) الذهبي. محمد بن أحمد بن عثمان. ١٤٠٧هـ. **ميزان الإعتدال**. دار الفكر. بيروت.
٩) الحُر العاملي. مُحمّدْ بن الحسن. **تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة**. تحقيق وطباعة مؤسّسة آل البيتِ عليهم السلام لإحياء التُّراثِ. قم.
١٠)الخطيب. محمد عجاج. **أصول الحديث علومه ومصطلحه**. دار الفكر. بيروت.١٩٨٩م.
١١) الدهلوي. شاه عبد العزيز. **مختصر التحفة الاثني عشرية**. تهذيب واختصار محمود شكري الألوسي. طبع تركيا ١٩٧٩م.
١٢) الدهلوي. عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري. **مقدمة في أصول الحديث**. تحقيق. سلمان الحسيني الندوي. الطبعة الثانية. دار البشائر الإسلامية. بيروت. ١٩٨٦م.
١٣) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق، أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
١٤) الطوسي. أبي جعفر محمد بن الحسن. **الفهرست**. طباعة مؤسسة نشر الفقاهة.
١٥) الطحان، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود، **تيسير مصطلح الحديث**، الطبعة العاشرة، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م،
١٦) العاملي. زين الدين. **شرح البداية في علم الدراية**. منشورات الفيروزآبادي. قم.
١٧) العراقي. عبد الرحيم. **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**. الطبعة الأولى. القاهرة. ١٩٧٣م.
١٨) الفضلي. عبدالهادي. **أصول الحديث وأحكامه**. الطبعة الثالثة. مؤسسة أم القرى. بيروت، ١٤٢١هـ.
١٩) فياض. عبدالله. **تاريخ الإمامية**. مؤسسة الغدير. ١٤١٨هـ.
٢٠) الفيروزآبادي: **القاموس المحيط**.
٢١) القاسمي. محمد جمال الدين. **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**. دار الكتب العلمية. بيروت ١٩٧٩م.
٢٢) القفاري. **أصول مذهب الشيعة**. الطبعة الثانية. مكتبة طيبة.القاهرة. ٢٠٠٥م.
٢٣) المازندراني. محمد صالح. **شرح أصول الكافي**. ضبط وتصحيح السيد علي عاشور. الطبعة الأولى. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ٢٠٠٠م.
٢٤) المظفر. محمد رضا. **أصول الفقه**. مؤسسة النشر الإسلامي. قم.١٤١٢هـ.
٢٥) المظفر. محمد رضا. **عقائد الإمامية**. مؤسسة أنصاريان. قم. ١٤١٧هـ.